

Distr.: General
29 October 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام

يسرني أن أوافيكم، بصفتي رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، بمشورة اللجنة، بصفتها الاستشارية لدى مجلس الأمن، فيما يتعلق بالتجديد المقبل لولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر المرفق). وهذه المشورة هي نتيجة لعملية تشاورية أجريت داخل اللجنة.

وأظن رهن إشارة مجلس الأمن لتقديم ما قد يحتاجه من معلومات وتوضيحات إضافية. وستواصل اللجنة تقديم الدعم لجمهورية أفريقيا الوسطى وإبلاغ المجلس بالتطورات المتعلقة ببناء السلام، حسب الاقتضاء.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن وإصدارها باعتبارها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) عمر هلال

الرئيس

تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى

التابعة للجنة بناء السلام



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام

مشورة لجنة بناء السلام المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة
المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

أعرب مجلس الأمن، من خلال قراره ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، عن اعتزامه القيام بانتظام بطلب المشورة المحددة والاستراتيجية والهادفة من لجنة بناء السلام والتداول بشأنها والاستفادة منها لضمان تجسيد المنظور الطويل الأجل اللازم للحفاظ على السلام في استعراض ولايات بعثات حفظ السلام. وفي هذا السياق، قدمت لجنة بناء السلام، في عام ٢٠١٨، ملاحظاتها الخطية (S/2018/934) قبل تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي ركزت على ضرورة تشجيع أخذ المؤسسات الوطنية بزمام الأمور وشمولية عملية السلام، والمحافظة على الشراكات الاستراتيجية والتنفيذية، ودعم المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة، ودعم أيضا التحضير للانتخابات وتنظيمها في الوقت المناسب، وتغذية روح الوحدة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، وتقديم الدعم للخطوة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، وترسيخ إصلاح قطاع الأمن وجهود إرساء سيادة القانون في العملية السياسية وتعزيز قدرات الحكومة في مجال الاتصالات الاستراتيجية. وتظل الملاحظات مهمة لتجديد ولاية البعثة في عام ٢٠١٩.

وبالمثل، وفيما يتصل بالعناصر المتعلقة ببناء السلام من القرار ٢٤٤٨ (٢٠١٨) بشأن ولاية البعثة، الذي عزز دور المساعي الحميدة السياسية للبعثة في دعم عملية السلام وتضمن إشارات إلى أهمية الحلول التي يتولى البلد زمامها، وتمكين النساء والشباب، وضرورة تنسيق جميع الجهود المبذولة لدعم المبادرة الأفريقية والحاجة إلى استمرار الالتزام الوطني بالخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام والدعم الدولي لها، ينبغي الحفاظ على هذه الإشارات.

وعلاوة على ذلك، تدعو لجنة بناء السلام مجلس الأمن إلى النظر في النقاط التالية.

دعم تنفيذ اتفاق السلام

إن اتفاق السلام هو السبيل الوحيد الممكن لتحقيق السلام، وقد أحرز تقدّم هام في تنفيذه. لكن، استمر كل من العنف ضد المدنيين والاشتباكات بين الجماعات المسلحة الموقّعة. وهذا أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف.

- في إطار تشديد المجلس على أن حماية المدنيين هي المسؤولية الرئيسية لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وولاية ذات أولوية بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة، يمكنه أن ينظر في اتخاذ تدابير إضافية لدعم السلطات الوطنية في التولي التدريجي للمسؤولية الكاملة عن حماية المدنيين في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

- دعم صندوق بناء السلام التدابير الرامية إلى وقف تصعيد النزاع بعيد إبرام اتفاق السلام، بما في ذلك التدابير المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن، وسيادة القانون والحكومة، والاتصالات الاستراتيجية وتمكين السكان من جني ثمار السلام. وينبغي لهذا الدعم أن يحفز تقديم الجهات

المانحة للمزيد من الدعم، لا سيما من أجل المبادرات الرامية إلى بناء السلام والحفاظ على السلام، بما في ذلك على الصعيد المحلي، التي هي أساسية لتحقيق السلام الدائم، مع التركيز على إشراك جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب؛

- ينبغي إيجاد سبل ملموسة لإشراك النساء والشباب في تولي زمام اتفاق السلام وتنفيذه، بما في ذلك من خلال لجنة بناء السلام. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تسعى إلى تشجيع تواصل أفضل مع القيادات النسائية في المجتمعات المحلية من أجل اكتساب فهم أفضل للكيفية التي يمكن بها تلبية الاحتياجات في مجال الحماية التي تنشأ نتيجة لانتهاكات اتفاق السلام؛
- إن التركيز على التصدي للتحديات التي يواجهها الشباب، بما في ذلك النقص في التنمية والبطالة والافتقار إلى الفرص التعليمية، من أجل تعزيز تحصينهم من جاذبية الانضمام إلى الجماعات المسلحة، مهم على نحو خاص. ويمكن لـ لجنة بناء السلام أن تساعد في صياغة استراتيجية طويلة الأجل من أجل الشباب؛
- تظل الشراكات الاستراتيجية والتنفيذية المتواصلة بالغة الأهمية من أجل تنفيذ اتفاق السلام والتصدي للتحديات المتعددة الأبعاد التي تواجهها جمهورية أفريقيا الوسطى. وتشجع لجنة بناء السلام المجلس على اعتبار اللجنة منتدى للشراكة من أجل تشجيع التحليل والفهم المشتركين للتحديات المتعددة الأبعاد التي تواجهها جمهورية أفريقيا الوسطى؛
- دعم التحضير للانتخابات وتنظيمها في الوقت المناسب: على الرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن إجراء الانتخابات وفقا للجدول الزمنية المقررة تقع على عاتق سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية بالغة الأهمية لنجاح عملية السلام؛
- ينبغي أن تُمنح للبعثة ولاية انتخابية أقوى، وهي بذل المساعي الحميدة وتقديم المساعدة التقنية والدعم اللوجستي والأمني، فضلا عن التنسيق على الصعيد الدولي، من أجل دعم العملية. وبطبيعة الحال، تقع المسؤولية الرئيسية عن إجراء الانتخابات وفقا للجدول الزمنية المقررة على عاتق مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى؛
- يجب حفز الدعم السياسي والمالي للشركاء الدوليين والإقليميين من أجل تعزيز القدرات الوطنية، بطرق منها تقديم الدعم الكامل للصندوق المشترك للتبرعات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- يمكن للمجلس استخدام لجنة بناء السلام من أجل لفت الانتباه إلى التحديات الأمنية والسياسية والمالية والمتعلقة بالقدرات طوال العملية الانتخابية، وتعبئة الموارد والمساعدة على تشجيع إشراك أكبر لجميع شرائح المجتمع، والتصدي لمختلف العقبات التي تحول دون المشاركة، ومناصرة مشاركة وتمثيل المرأة بصورة متساوية مع الرجل في الانتخابات؛
- يمكن للمجلس أيضا أن ينظر في الحاجة إلى دعم دولي أكبر لقدرات الحكومة في مجال الاتصالات الاستراتيجية دعما لإجراء انتخابات ناجحة وذات مصداقية، ويمكن أن يشمل ذلك الاتفاق على مدونة قواعد سلوك للانتخابات ونشرها. وفي هذا الصدد، يمثل إطلاق الخطة الوطنية لمنع خطاب الكراهية فرصة حاسمة للتخفيف من حدة التوترات.

تلبية الاحتياجات الإنسانية مع التركيز على التحديات الطويلة الأمد

على الرغم من إبرام اتفاق السلام، ما فتئت الأزمة الإنسانية تتفاقم وما برحت الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني تزداد. ومع ذلك، فخطوة الاستجابة الإنسانية ممولة فقط بنسبة ٥١ في المائة وهناك عدم مساواة في التمويل بين المجموعات، إذ تعاني المجموعة المتعلقة بالحماية نقصا شبه كامل في التمويل. ولا بد من تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة؛ ولكن، لا يمكن أن تظل المعونة الإنسانية هي شبكة الأمان الاجتماعي الوحيدة. وسيكون ضمان التكامل بين الجهود الإنسانية والإنمائية والمتعلقة ببناء السلام، وفقا للولايات المتعلقة بها، والاتساق في دعم الجهات المانحة الدولية بالغ الأهمية للتوصل إلى حلول دائمة. والخطوة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، التي تم التنسيق بينها وبين خطة الاستجابة الإنسانية، أساس ممتاز لضمان تحقيق هذا الاتساق؛ وتمديد الخطة الوطنية لمدة سنتين حتى عام ٢٠٢٣ والتقدم المحرز في تنفيذها أمران جديران بالإشادة. وينبغي لتنفيذ كل من الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام واتفاق السلام أيضا أن يعزز ويكمل كل واحد منهما الآخر.

- يمكن للجنة بناء السلام أن تواصل تقديم المشورة إلى المجلس، بناء على طلبه، بشأن تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام في أعقاب إبرام اتفاق السلام من أجل المساعدة على تعزيز التكامل بين التدابير الإنسانية القصيرة الأجل والجهود الطويلة الأجل الرامية إلى إرساء الأساس للسلام الدائم، بطرق منها العمل مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

تعزيز سيادة القانون والعدالة الانتقالية ومكافحة الإفلات من العقاب

إن اعتماد السياسة الوطنية لقطاع العدالة، وتفعيل المحكمة الجنائية الخاصة، وزيادة التنسيق الحكومي مع المحكمة الجنائية الدولية، التي تعد جمهورية أفريقيا الوسطى دولة طرفا فيها، فضلا عن التطورات الإيجابية فيما يتعلق بنظام المحاكم الوطنية كلها مستجدات مرحب بها. وبما أن الثغرات في القدرات التقنية والتمويل يمكن أن تؤدي إلى حالات تأخير في التحقيقات والتوجيه المحتمل للوائح الاتهام في نهاية المطاف، فإن الدعم المتواصل للمجتمع الدولي والأمم المتحدة لعمل المحكمة الجنائية الخاصة وقطاع العدالة في جميع أنحاء البلد يكون حاسما ويسر في الوقت نفسه تنفيذ اتفاق السلام ومكافحة الإفلات من العقاب. وينبغي فهم ذلك على أنه يدخل في إطار عملية العدالة الانتقالية الأوسع نطاقا، ليشمل ضمان التكامل بين المؤسسات القضائية وغير القضائية.

- ينبغي الحفاظ على التقدم المحرز في إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، بطرق منها إنشاء صندوق استئماني لتقديم تعويضات للضحايا.